ايضمن بنزع سرج حمار مكتري وايكافه يعني اذا اكتري حمارا مسرجا ونزع سرجه واوكفه يضمن مطلقا اي سواء كان الاكاف مايركب هذا الحمار بمثله او لا اما الثاني فظاهر واما الاول فلان الاكاف ليس جزئيا للسرج لاختلافهما صورة ومعنى فيضمن لقيمة اذا عطبت كما اذا احمل الحديد مكان الحنطة واسرجه بما لا يسرج اي الحمار بمثله حيث يضمن كل قيمته لانه يعد اتلافا للدابة لكن ابدل الحنطة بالحديد وسلك اي يضمن الحمال بمتاع حمله اذا هلك بسلوك طريق غير ما عينه المستاجر لكن الناس يسلكونه ايضا وقد تفاوتا اي الطريقان بالسهولة والقصر والصعوبة والسهولة حتى اذا لم يتفاوتا فلا ضمان عليه اذ هلك اذ لا فائدة في تعيينه اوسلك ما لا يسلكه الناس اي يضمن ايضا اذا هلك بسلوك طريق لا يسلكه الناس لمخالفة التقييد وخصوصه لمخالفة وحمله في البحر يعني اذا حمله في البحر فهلك بسلوك الناس يضمن اذ تلف لان البحر تلف حتى اذ للمودع اذ يسافر بالوديعة في البر لا البحر وله اي للمحمل الاجر في الصور المذكورة اذ بلغ المذر لحصوله المقصود استاجر ارضا ليزرع برّ فزرع رطبة ضمن ما نقصت لان الرطبة اعظم ضررا من البر لانتشار عروقها في الارض وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شر فيضمن ما نقصت بلا اجر لانه صار غاصبا حيث اشتغل الارض بجنس آخر غير ما امر به دفع وثوبا الى خياط ليخيطه قميصا بدرهم فخاطه قباء خير المالك ان شاء ضمنه قيمة ثوبه او اخذ القباء باجر مثله ولم يزد على المسمى قيل معناه الخرق الذي هو ذرطة لانه يستعمل استعمال القميص وقيل هو مجرى على اطلاقه لانهما يتفاوتان في المنفعة لانه يشد وسطه وينتفع به انتفاع القميص فيملك لموافقة والمخالفة فيما الى اي الى اي شيء شاء لكون اجر المثل لتصور جهة الموافقة والاجارة المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة دفع غلامه الى حائك ليعلمه

بالنون وسيلة قد يكون اخف من الثقيل العالم بها ذكر الاوداف لانه لو ركبها وحمل على ما تحته غيره ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الراكب غير الذي حمله يجتمعان في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فيجب عليه جميع الضمان في الاحوال كلها وقيد بقوله رجلا لانه لو اردف صبيا لا يستمسك يضمن ما زاد الثقل وان كان صبيا يستمسك فهو كالرجل كذا في الكفاية وضمن بالزيادة على حمل معلوم ما زاد اذا طاقت الحمل اي ضمن قدر الزيادة على قدر الحمل المعلوم في الثقل لانها هلكت بما ماذون فيه وغير ماذون فيه والشيوع لا تمنع القسمة والا اي وان لم يطق حمل مثله فيضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيكون اهلاكا كما لو ضربه اي الراكب وكبحه وهو ان يجذبها الى نفسه ليقف ولا يجري فانه يضمن بها لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقق التعدي بدونه وجوازه بها اي الدابة عما اي عن مكان استوجرت اليه والى وصلت ذاهبا وجائيا اي للذهاب والمجيء ورد ها اليه عطف على جوازه بها يعني اذا استاجرها الى موضع فجاوزبها الى موضع آخر ثم ردها الى الموضع الاول ثم نفقت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استاجرها ذاهبا لجائيا لينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا يعود بالعود مردودة الى يد المالك معنى اما اذا استاجرها ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب يجري على اطلاقه والفرق ان المودع مأمور بالحفظ مقصودا فبقي الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية يعود الحفظ مأمورا به تبعا للاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نائبا فلا يبرأ بالرد اليه قال في الهداية هذا اصح وقال في الكافي الاول اصح ونزع

اي ضمن